

Distr.: General  
15 January 2007

# الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون  
البند ٣٩ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة) (A/61/415)]

### ١٢٥/٦١ - مسألة الصحراء الغربية

إن الجمعية العامة،

وقد أمنت النظر في مسألة الصحراء الغربية،

وإذ تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تشير إلى قرارها ١١٤/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ اللذين وافق المجلس بموجبهما على خطة التسوية للصحراء الغربية<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ١٣٥٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ و ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وكذلك القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده لخطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره<sup>(٢)</sup> باعتبارها حلا سياسيا أمثل يقوم على اتفاق

(١) انظر S/21360 و S/22464 و Corr.1.

(٢) S/2003/565، المرفق الثاني.

الطرفين، والقرارات ١٥٤١ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ١٥٧٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، و ١٥٩٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦٣٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ١٦٧٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦،

**وإذ تحيط علما** بردود الطرفين والدول المجاورة على المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن خطة السلام الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣<sup>(٣)</sup>،

**وإذ تعيد تأكيد** مسؤولية الأمم المتحدة حيال شعب الصحراء الغربية،

**وإذ تلاحظ مع الارتياح** بدء نفاذ وقف إطلاق النار وفقا للمقترح الذي قدمه الأمين العام، **وإذ تؤكد** الأهمية التي توليها للحفاظ على وقف إطلاق النار باعتباره جزءا لا يتجزأ من خطة التسوية،

**وإذ تشدد،** في هذا الصدد، على صلاحية خطة التسوية، **وإذ تلاحظ** في الوقت نفسه الاختلافات الجوهرية بين الطرفين في تنفيذها،

**وإذ تؤكد** أن عدم إحراز تقدم في تسوية النزاع حول الصحراء الغربية ما فتى يسبب معاناة لشعب الصحراء الغربية، ولا يزال مصدرا محتملا للقلاقل في المنطقة، ويعوق التنمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي، ومن ثم فمن الضرورة القصوى البحث عن حل سياسي،

**وإذ ترحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي بحثا عن حل سياسي مقبول من الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره،

**وقد درست** الفصل ذا الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(٤)</sup>،

**وقد درست أيضا** تقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>؛

(٣) S/2003/565.

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/61/23)، الفصل الثامن.

(٥) A/61/121.

- ٢ - تشدد على قرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي أعرب فيه المجلس عن تأييده لخطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره باعتبارها حلا سياسيا أمثل يقوم على اتفاق الطرفين؛
- ٣ - تشدد أيضا على اختلاف رد فعل الطرفين إزاء خطة السلام هذه؛
- ٤ - تواصل تأييدها بقوة للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل تحقيق حل سياسي مقبول من الطرفين للنزاع حول الصحراء الغربية؛
- ٥ - تثنى على الأمين العام ومبعوثه الشخصي لجهودهما البارزة وعلى الطرفين لما أبدياه من روح التعاون في دعم تلك الجهود؛
- ٦ - تهيب بجميع الأطراف وبدول المنطقة بالتعاون الكامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي؛
- ٧ - تعيد تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة حيال شعب الصحراء الغربية؛
- ٨ - تهيب بالطرفين بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في جهودها الرامية إلى حل مشكلة مصير الأشخاص الذين اعتبروا مفقودين، وتهيب بالطرفين الامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي بالإفراج دون مزيد من التأخير عن جميع المحتجزين منذ بداية الصراع؛
- ٩ - تطلب إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين؛
- ١٠ - تدعو الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٩

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦